الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.6

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
17 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة السادسة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

*الرئيس:* السيد براون . . . . . (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 106 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية *(تابع)*

البند 107 من جدول الأعمال: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية *(تابع)*

البند 108 من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17021 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة 15:10.*

**البند 106 من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية** *(تابع)* (A/74/125 و A/74/126 و A/74/127 و A/74/128)

**البند 107 من جدول الأعمال: مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية** *(تابع)* (A/74/130)

**البند 108 من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات** *(تابع)* (A/74/129)

1 - **السيد أوغاريلي** (بيرو): قال إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والتعدين غير المشروع وغسل الأموال والفساد والجريمة الإلكترونية، مسائل تكتسي أهمية بالغة لبيرو التي ترصد عن كثب التطورات في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والالتزامات التي قطعتها بيرو أمام هذه اللجنة وهيئاتها الفرعية. وأضاف أن الجمعية العامة تضطلع بدور هام بوصفها محفلا للمناقشة وتوافق الآراء ولمعالجة الجوانب التقنية مثل الطابع الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن وفد بلده يكرر تأكيد التزامه و بالأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتأييده لها، ولا سيما عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

2 - **السيدة باكيتبيكيزي** (كازاخستان): قالت إن إنتاج المخدرات والاتجار بها والجريمة عبر الوطنية والإرهاب مسائل مترابطة ترابطا وثيقا وتشكل تهديدا خطيرا للأمن والرفاه والتنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وألمحت إلى أن 85 دولة وقّعت، منذ أيلول/سبتمبر 2018، على مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب التي تهدف إلى إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، في حين شُجعت دول أخرى على الانضمام إليها من أجل تحقيق عالم خال من الإرهاب بحلول الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن الدول تحتاج إلى تحديد كيفية التخفيف من أثر المخدرات ومنع إحباط معنويات المؤسسات الاجتماعية وتقويض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلى جانب العمليات العالمية الأخرى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فمن الضروري وضع توجيهات في مجال السياسات الإنمائية محورها الإنسان، مع تقاسم المسؤوليات، ووضع نهج متوازن وشامل، وإعطاء الأولوية للرعاية الصحية والتعليم والثقافة والحماية الاجتماعية.

3 - وأفادت بأن كازاخستان صدقت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، وما فتئت تشارك في عضوية لجنة المخدرات. ونظرا لموقع كازاخستان في منطقة وسط آسيا التي لا يزال العديد من الجماعات الإجرامية الدولية يستخدمها كسوق للمخدرات ومنطقة عبور لأغراض الاتجار بها، فإن بإمكانها أن تسهم بالعديد من الممارسات الفضلى والدروس المستفادة. وقالت إن حكومة بلدها تشارك في مبادرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة واستراتيجياته المتعلقة بمكافحة المخدرات، بما في ذلك المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى الذي يوجد مقره في ألماتي، وتلتزم بتطوير التعاون باستمرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل صون السلام والأمن. فكازاخستان تتعاون تعاونا وثيقا مع عدة منظمات معنية بالتعاون الإقليمي والدولي، وانتُخِبت مؤخرا لفترة سنتين تبدأ في عام 2020 رئيسة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهي منظمة تضم 27 بلدا تغطي جلّ القارة الآسيوية. واستطردت قائلة إن مسائل مراقبة المخدرات من بين التدابير الرئيسية التي ناقشها المؤتمر. ولا تزال كازاخستان طرفا شريكا للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وهي على أهبة الاستعداد لتعبئة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد العالمي.

4 - **السيد إيتغبوي** (نيجيريا): قال إن بلده ملتزم التزاما لا رجعة فيه بالعمل الدؤوب من أجل التشجيع على إقامة مجتمع خال من المخدرات، حيث عمل كميسّر رئيسي لإعلان وزاري اعتُمد في عام 2019، يهدف إلى تعزيز الإجراءات المتخذة في هذا الصدد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والاستفادة من الوثائق السياسية المماثلة التي اعتُمدت في السنوات 2009 و 2014 و 2016.

5 - وتابع يقول إن الحكومة واصلت، تمشيا مع خطتها الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات، جهودها الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات وزراعتها بصورة غير مشروعة وتعاطيها، ودمرت آلاف الهكتارات من الأراضي المخصصة لزراعة القنب بصورة غير مشروعة من أجل وقف موجة استخدامها على نطاق واسع في البلد. وثمة مصدر آخر للقلق على الصعيد الوطني يتمثل في الاستخدام غير الطبي للمواد الأفيونية التي يتم الحصول عليها بوصفة طبية، وشراب السعال، ومواد أخرى، ومعظم تلك الحالات في صفوف النساء والشباب. وذكر أن التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة تشمل تنظيم حملات في وسائط التواصل الاجتماعي بشأن الأخطار المرتبطة

بإساءة استعمال المخدرات، وضرورة الحصول على العلاج، وتعزيز استراتيجيات التثقيف الوقائي في مجال المخدرات لأطفال المدارس الابتدائية. وألمح إلى أن الحكومة إذ تلاحظ بقلق الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما تمويل الإرهاب، التي تقوض جميعها الأمن الوطني والتنمية، فضلا عن رأس المال الاجتماعي والبشري، قد عززت أنشطة إنفاذ القانون المتصلة بالمخدرات التي تستهدف الثروات المتأتية من الأنشطة الإجرامية وعائدات جرائم المخدرات، بوسائل منها الإعداد لسن قانون بشأن عائدات الجريمة.

6 - واستدرك قائلا إن التعاون الدولي لا يزال ضروريا لتعزيز تبادل المعلومات الذي يمكن أن يؤدي إلى اعتقال المجرمين ومصادرة أصولهم، ومنع إساءة استعمال المخدرات، وتشجيع إعادة تأهيل متعاطي المخدرات وإدماجهم في المجتمع. ولذلك اختتم بالدعوة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة على الصعيدين الإقليمي والدولي في التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

7 - **السيد كاستانييدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن العديد من فوائد العولمة، مثل تحسين الاتصالات وتحركات رؤوس الأموال والسفر الدولي، قد أتاحت أيضا فرصا للجماعات الإجرامية عبر الوطنية لكي تزدهر وتقوم بتنويع أنشطتها وتوسيع نطاقها. ونتيجة لذلك، فإن المنظمات الإجرامية والعصابات التقليدية تتطور وتحل محلها جزئيا شبكات عالمية أصغر حجما وأكثر مرونة تستقي رأس مالها من مصادر دولية. وذكر أن انتشار التكنولوجيات الجديدة والمعاملات التي تتم في الوقت الحقيقي دون مراعاة للحدود بين الدول جعل الأمن الدولي أكثر تعقيدا وديناميةً، مما يتطلب اهتماما متضافرا وتعاونا عالميا لمكافحة المخاطر والتهديدات الجديدة.

8 - واسترسل قائلا إن الاتجار بالأشخاص بصفة خاصة يؤثر في غواتيمالا والبلدان المجاورة لها. وعلى الرغم من الجهود الوطنية والدولية الواسعة النطاق، فإن الافتقار إلى التنسيق المشترك لأمن الحدود مع وضع أهداف محددة يجعل من السهل نسبيا استخدام المنطقة لنقل ضحايا من مختلف الجنسيات. وأضاف أن الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة التهديدات عبر الوطنية التي لم يسبق لها مثيل في المنطقة، أدت إلى تحقيق مكاسب كبيرة في مكافحة الفساد وزيادة الشفافية، بما في ذلك مبادرة شراكة حكومية مفتوحة لتحسين إمكانية الحصول على المعلومات، والشفافية المالية، والمشاركة المدنية، والابتكار التكنولوجي والمساءلة. وقد أنشأت الحكومة بالفعل نظاما قويا للعدالة الجنائية من خلال اعتماد زيادات لم يسبق لها مثيل في ميزانيتها المخصصة للعدالة.

9 - وأردف قائلا إن الحكومة تؤيد بقوة اعتماد تدابير شاملة، على جميع المستويات، لمراقبة المخدرات والحد من عرض المخدرات والتشجيع على علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، في محاولة لتجنب وصم فرادى المستعملين، دون تعزيز الإفلات من العقاب على الجرائم ذات الصلة. ففي أيلول/سبتمبر 2019، وضعت الحكومة سياسة جديدة لتوفير منبر شامل وأداة للتصدي للمخدرات والإدمان، بهدف دعم المتضررين من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. واختتم قائلا إن الوفود تشجّع على مواصلة وضع سياسات وطنية ودون إقليمية وإقليمية ودولية شاملة لخفض ارتفاع تكلفة العنف المرتبط بمشكلة المخدرات العالمية.

10 - **السيد خشعان** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومة بلده اعتمدت تشريعا لمكافحة الجريمة الإلكترونية من خلال تنظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية من قبيل سرقة الهوية والابتزاز والترويج للأيديولوجية العنصرية، من بين ظواهر جديدة أخرى. غير أنه لا تزال هناك عقبات. وأردف قائلا إن ضعف التعاون الذي أبدته الشبكات الإلكترونية مع السلطات القانونية وسلطات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، إلى جانب غياب الهوية الرقمية في العالم الافتراضي وتعدد القوانين التي تعاقب على السلوك الإجرامي في مجال تكنولوجيا المعلومات، كلها عوامل أفضت إلى عدم وجود آليات وقائية فعالة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية، مما سهّل على المجرمين استغلال الثغرات القانونية وصعّب على الحكومات والجهات الأمنية مهمة تتبعهم والقبض عليهم.

11 - ومضى يشير إلى ضرورة سن قوانين وطنية لمكافحة الجريمة الإلكترونية تراعي مسألتي الخصوصية والسيادة، وأكد على أهمية إقرار تشريعات دولية لمعالجة المشكلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي حين تدعم المملكة العربية السعودية الانتقال إلى الرقمنة في كل مجال من مجالات الحكومة عبر الاستغناء عن المعاملات الورقية وإنشاء منصات إلكترونية فعالة لكي يستخدمها الأفراد والشركات على حد سواء، فإن استبدال العملات الرقمية بالعملات التقليدية يمكن أن يسهّل على الجماعات الإجرامية والإرهابية إخفاء معاملاتها

المالية على شبكة الإنترنت. إذ لا يوجد حاليا إطار قانوني ينظم هذه العمليات المالية أو يضمن مراقبة تحركاتها.

12 - واختتم قائلا إن من المهم اليوم التعاطي مع العالمين الافتراضي والرقمي بنفس الأهمية؛ فمقابل أي قوانين يتم تشريعها أو تطبيقها في العالم الحقيقي، يجب استحداث ما يوازيها في العالم الافتراضي. ولتحقيق ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي رفع وتيرة التعاون من خلال الأجهزة ذات الصلة، بسبل منها إذكاء وعي المجتمعات المحلية بشأن الاستخدام الآمن للتكنولوجيا وإبراز الأساليب التي يستخدمها المجرمون على الإنترنت. ومن الضروري أيضا تطوير كفاءات ومؤهلات العاملين في مجال أمن الفضاء الرقمي وأمن المعلومات من خلال التدريب.

13 - **السيدة جبريكيدان** (إريتريا): قالت إن إحراز تقدم في منع الجريمة وتعزيز سيادة القانون يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والقضاء على الفقر وحماية البيئة. وفي القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر، تقوض الجرائم العابرة للحدود الوطنية الأمن البشري والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وسيادة القانون والأمن الإقليمي، فضلا عن تدمير النباتات والحيوانات المحلية ومنع المنطقة من تسخير كامل إمكاناتها. فعلى الرغم من أن النزاعات بين الدول والمناورات السياسية العقيمة قوضت التعاون الإقليمي، فإن التطورات الإيجابية التي حدثت في العام الماضي أحدثت زخما جديدا لتحسين التنسيق، حيث عملت بلدان المنطقة معا على إرساء أساس لحرية حركة السلع والأموال والناس. بيد أن الصعوبات المتصلة بالجريمة ستتفاقم، ما لم تعالج على النحو المناسب، فتقوض بذلك هذا الهدف الحيوي. ولذلك فإن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والحد منها يشكلان جزءا لا يتجزأ من جهود التكامل الإقليمي.

14 - واستطردت قائلة إن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة شارك في تنظيم حلقة عمل فيفي أسمرة في أوائل عام 2019، جمعت بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية لمناقشة التحديات وتبادل أفضل الممارسات. وشاركت إريتريا أيضا في مبادرة قضائية تنسيقية نفذتها حكومة إيطاليا على أساس تجريبي لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال التعاون بين دوائر الادعاء. وتابعت قائلة إن إريتريا ملتزمة بالعمل مع الدول المجاورة، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار المبادرات الإقليمية، للتصدي للجريمة بجميع أشكالها ومظاهرها. وختمت بالقول إن حكومة بلدها، من منطلق التزامها القوي بالجهود العالمية الرامية إلى التصدي لجميع أشكال الجريمة، قد وقّعت على إطار تعاون شامل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تموز/يوليه 2019 لمساعدة إريتريا على سد الثغرات المتصلة بسيادة القانون وحقوق الإنسان والجريمة والعدالة ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والشمول الجنساني، سعيا إلى تعزيز القدرة الوطنية والتكامل الاقتصادي والأمن الإقليمي والعالمي.

15 - **السيد هيرنانديز إلوتلان** (المكسيك): تكلم بصفته مندوبا للشباب، فقال إن وفده يرحب بالاعتراف بالحقائق الجديدة المحيطة بمشكلة المخدرات العالمية، التي أضرت أيما ضرر بالصحة العامة وحقوق الإنسان في بلده. وأشار إلى أن الحكومة تؤيد إدراج آراء المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والأوساط الأكاديمية والدوائر العلمية في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة.

16 - وأضاف قائلا إن تركيز المناقشة الدولية بشأن المخدرات قد تحوَّل، في أعقاب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام 2016، ليشمل أهمية الوقاية، وحقوق الإنسان والمنظور الجنساني، ومبدأ تقاسم المسؤوليات، وضرورة تحسين إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع العمل في الوقت نفسه على توثيق التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فالتوصيات العملية المنبثقة عن الأدلة الدامغة وأفضل الممارسات متاحة الآن ويجب تنفيذها تدريجيا، ويلزم بذل نفس الجهود لخفض العرض والطلب من خلال توخي نهج عالمي تعاوني وشامل.

17 - ورحب بالموقف الموحد لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات الذي يراعي وجهات نظر أكثر من 30 وكالة وصندوقا وبرنامجا في المنظومة، فقال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تكثف تعاونها مع جميع تلك الكيانات من أجل إيجاد حلول تجمع بين التنظيم والوقاية والصحة العامة وحقوق الإنسان. فالحظر وحده غير كاف لضمان التنفيذ الفعال للصكوك والآليات الدولية القائمة، بالنظر إلى الحقائق الراهنة. وفي هذا الصدد، أقر أيضا بعمل لجنة المخدرات وإعلانها السياسي لعام 2019.

18 - وأشار إلى أن الحاجة تقتضي اعتماد نُهج شاملة في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة والتجارة غير المسؤولة والاتجار بالأسلحة النارية، بدلا من اتخاذ إجراءات عقابية متعددة الأطراف. وتشمل الجهود التي بذلتها المكسيك تقديم منح دراسية ومنح عمل لأكثر من 000 900 شاب. ويمكن لهذه النهج أن تحقق فوائد منها إزالة الوصم والحد من عدم المساواة. واختتم بالقول إن من الضروري أيضا دراسة التجارب

والدروس المستفادة السابقة من خلال إجراء حوار مفتوح وبناء، ولا سيما داخل اللجنة الثالثة.

19 - **السيد روخيليس** (كولومبيا): قال إن الفساد مسألة عالمية تترتب عليها آثار عابرة للحدود الوطنية وتمثل حاجزاً أمام التنمية، وهو ما يفسر إدراجه، إلى جانب الرشوة، في غايات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الفساد والرشوة يغطيان نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي، فمن الضروري أن تضع الدول الأعضاء سياسات واستراتيجيات وتشريعات لمكافحة هذه الظاهرة وتعزيز قدراتها على التحقيق في هذه الأفعال ومقاضاة مرتكبيها. وينبغي للمجتمع الدولي، مع اقتراب الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أن يعزز جهوده الرامية إلى تجريم الفساد وقمعه بفعالية، وأن يقدم أفكارا مبتكرة تنفذ خلال الفترة السابقة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المقرر عقدها في عام 2021.

20 - وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء الأثر السلبي لتهريب السلع التجارية، الذي لم يتم بعد تعريفه في إطار سيناريوهات الأمم المتحدة التقنية والسياسية الخاصة بمنع الجريمة، ولا سيما عندما تمارسه جماعات إجرامية منظمة عبر وطنية. فعلى جميع الدول الأعضاء أن تعترف بالروابط المتنامية بين الأنشطة الإجرامية مثل غسيل الأموال والفساد والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وتمويل الإرهاب. وأضاف أنه من الضروري أيضا تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الدول لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، من خلال تقديم المساعدة التقنية لتحسين القوانين الوطنية للبلدان النامية وتعزيز قدرة حكوماتها على منع هذه الأنشطة وكشفها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وتحتاج البلدان أيضا إلى أدوات تمكنها من مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني والحفاظ على الإنترنت كحيز حر ومفتوح ومأمون. غير أنه بدلا من بدء مفاوضات بشأن اتفاقية جديدة تتعلق بجرائم الفضاء الإلكتروني على وجه التحديد، من المهم جدا بناء القدرات والتعاون على أساس المعاهدات القائمة. فمشكلة المخدرات العالمية تمثل آفة على المجتمع والبيئة على حد سواء. وختم كلامه بالقول إن كولومبيا ملتزمة، من ثم، بمكافحة جميع الجرائم عبر الوطنية.

21 - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إنه بالنظر إلى أن العالم يزداد ترابطا وتداخلا، فإن المنظمات الإجرامية أصبحت تعمل في جميع المناطق والبلدان، وتكيف باستمرار استراتيجياتها للاستفادة من معاناة الآخرين. ومن أجل مكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية بكفاءة، يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج الأسباب الكامنة وراءها. وأشار إلى أن الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الجريمة لا تعتمد فقط على سياسات وقائية تهدف إلى القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتمكين النساء والفتيات، ومكافحة التمييز، بل تتطلب أيضا آليات لإنفاذ القانون يمكن من خلالها اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الشبكات الإجرامية وتقديم الجناة إلى العدالة مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

22 - ومضى يقول إن حكومة بلده وضعت، في عام 2019، خطة للحد من العنف والنشاط الإجرامي، واقترحت مشروع قانون يعالج أوجه القصور في نظام العدالة في البلد، ووضعت برنامجا وطنيا يهدف إلى تحسين فعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة الجريمة. إلى جانب ذلك، فهي ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كما يتضح مما شهده البلد مؤخرا من تحقيقات مع شخصيات بارزة وإدانتها. فهذه الجهود التي تبذلها المؤسسات المختصة تساعد على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

23 - واسترسل قائلا إن ثمة حاجة إلى سياسات متكاملة ومتوازنة ومتعددة التخصصات في مجال المخدرات تعالج الطلب من خلال حملات التوعية العامة ومعالجة الضحايا وإعادة تأهيلهم، وتتصدى في نفس الوقت للعرض عن طريق تفكيك الشبكات وتقديم المستفيدين من الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به إلى العدالة. ومن الضروري أيضا تحسين الخدمات الصحية، وزيادة عدد المهنيين الصحيين المؤهلين، وتجنب وصم المتعاطين وتهميشهم، ومعالجة أوجه الضعف المتصلة بالفيروسات المرتبطة بتعاطي المخدرات. ونظرا لأن المنظمات الإجرامية لا تتقيد بالحدود الوطنية، فمن غير الممكن معالجة تعقيدات سوق المخدرات، بما في ذلك الاتجار وغسل الأموال، إلا من خلال تعزيز الاستخبارات والتعاون فيما بين الوكالات. واختتم كلمته بالقول إن البرازيل عززت بنشاط هذا التعاون مع جيرانها وستواصل القيام بذلك.

24 - **السيدة حسن** (مصر): قالت إن مصر تشدد على أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بكافة صورها وأنماطها من خلال معالجة الروابط القائمة بين الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية من أجل العمل على تفكيكها. وأشارت إلى أن الحكومة تبنت استراتيجية وطنية، تتضمن جهودا تشريعية وتنموية، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة

الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية. وقد تبنت مصر، التي كانت في طليعة الدول التي تنبهت إلى المخاطر الجسيمة المرتبطة بظاهرة الإرهاب الدولي، مقاربة شاملة لا تقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فحسب بل تمتد أيضا لتشمل النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية. غير أن التعاون الدولي ضروري لمنع استخدام التنظيمات الإرهابية وسائل الاتصال الحديثة والتصدي لنشر الأيديولوجيات التكفيرية المتطرفة.

25 - وقد استضافت مصر، بوصفها من الدول التي انضمت للاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الفساد، المنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد، الذي انتهى إلى إعداد خطة استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومنعه بالقارة، على أن تشمل تلك الخطة مجالات التعليم والبحث العلمي، علاوة على الدعم التقني وبناء القدرات في مجال الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بوضع مؤشر لقياس الفساد في أفريقيا؛ وإنشاء منصة قارية تتولى متابعة تطورات قضايا الفساد وجهود مكافحتها؛ وإعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفوري للمعلومات عن جرائم الفساد وغسل الأموال؛ وإنشاء آلية قانونية للتعاون بين الدول الأفريقية بشأن استرداد عوائد الفساد تكون على شكل بروتوكول ملحق بالاتفاقية الأفريقية لمنع ومكافحة الفساد. وختمت كلمتها بالتأكيد على أنه لا يمكن التغلب على جميع التحديات المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا باتباع نهج شامل يقوم على أساس مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل إضعاف الجماعات الإجرامية الضالعة في ارتكاب تلك الجرائم وشل حركتها بفعالية.

26 - **السيد بارو** (السنغال): قال إن بلده، إذ اعتمد في عام 2015 إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، يكون قد التزم بتعزيز سيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، والتصدي للاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال النشاط الإجرامي المنظم، التي تشكل تهديدات خطيرة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة.

27 - وأضاف أن الإرادة السياسية والتعاون الدولي المنسق، إلى جانب الأخذ بنُهج ابتكارية وكلية ووقائية وسياسة اجتماعية هادفة، عناصر ضرورية للنهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، علاوة على مكافحة الإفلات من العقاب، الذي يمثل العقبة الرئيسية في مكافحة الجماعات الإجرامية عبر الوطنية. ولذلك أنشأت بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية إطارا لتعزيز التعاون فيما بين نظم العدالة الجنائية، واعتمدت خطة عمل مدتها خمس سنوات لتحسين مكافحة الإرهاب. وقد انضمت السنغال أيضا إلى مبادرة لاعتماد معاهدة جديدة متعددة الأطراف بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين.

28 - ومضى يقول إن الحكومة، وبعد أن جعلت مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني والإرهاب والاتجار بالمخدرات أولوية وطنية، أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات، ومركزا للإدمان في داكار، وشعبة شرطة خاصة معنية بجرائم الفضاء الإلكتروني، علاوة على مؤسسة مهنية إقليمية تهدف إلى بناء قدرة الدول الأفريقية على مكافحة الجنوح والإرهاب والتشدد، واستحداث وسائل رقمية للتحقيق في جرائم الفضاء الإلكتروني. وأشار إلى أن السنغال ملتزمة سياسيا أيضا بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وذلك من خلال التصديق على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة وإدماجها في قانونها الوطني. وستُعقد الدورة السادسة لمنتدى داكار الدولي بشأن السلم والأمن في أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وستتناول موضوع التحديات الراهنة التي تواجه تعددية الأطراف. وختم مداخلته بالقول إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها حتى يتسنى إيجاد حلول مبتكرة ومنسقة للمشاكل المتزايدة التعقيد والمترابطة المتعلقة بجميع أشكال الجريمة المنظمة.

29 - **السيد غابشي** (الكاميرون): قال إن التقارير تفيد بتأثر ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم بتعاطي المخدرات، إلى جانب تزايد تعاطي المواد الأفيونية، أما في بلده، فإن الممارسة الشائعة هي إدمان مخدرات متعددة في آن واحد، وخاصة بين الشباب، وهي ممارسة تنطوي على تعاطي عدة عقاقير في نفس الوقت، بما في ذلك المؤثرات العقلية ومسكنات الألم التي يصفها الأطباء. واستجابة لذلك، وضعت الحكومة استراتيجية تهدف إلى معالجة الجوانب المؤسسية والتشريعية والاجتماعية لهذه الظاهرة، تشمل إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات، ووضع تشريعات لمراقبة إنتاجها واستخدامها وأحكام في القانون الجنائي ترمي إلى مكافحة الاتجار والاستهلاك. وقد استُخدمت كذلك حملات توعية عامة على الصعيد الوطني، استهدفت الشباب أساساً، كان آخرها في أوائل عام 2019. ونتيجة لهذه التدابير ولاستجابة المجتمع الدولي، تجنبت الكاميرون اكتساح المؤثرات النفسانية الجديدة لأسواقها. ومع ذلك،

وبما أن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تشكل تهديدا متناميا بسبب تزايد تنقل الأشخاص والبضائع، تواصل الحكومة تعزيز التزام الكاميرون بمكافحتها وجهوده الرامية إلى ذلك.

30 - واستطرد قائلا إن من بين الجرائم المنظمة عبر الوطنية العديدة التي تشكل تهديدات كبيرة للأمن الوطني والاستقرار وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم، يعتبر الإرهاب والتطرف العنيف أكثر الجرائم إثارة للقلق بالنسبة للكاميرون، التي تعرضت في السنوات الأخيرة لهجمات إرهابية في عدة مناطق. وأضاف أن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الصلة الوثيقة بين المخدرات والتطرف العنيف، إذ أن استخدام الانفصاليين وأعضاء بوكو حرام للمؤثرات العقلية يزيد من خطر الهجمات، بينما يقدم الاتجار بالمخدرات الدعم المالي للشبكات والجماعات الإرهابية. ولذلك فمن المنطقي والضروري مكافحة كلتا الآفتين معا.

31 - **السيدة الكواري** (قطر): قالت إن البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة الممول من دولة قطر والذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يهدف إلى تسريع تنفيذ إعلان الدوحة، خاصة في البلدان النامية. وقد تمكن البرنامج من الوصول إلى أكثر من 000 600 مستفيد ومستفيدة في عدة مجالات: فمن ناحية، عزز القدرات ونشر الوعي بين الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي وأجهزة إنفاذ القانون، ومن ناحية أخرى، شمل برامج تدريبية، مثل مبادرة منع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة (Line Up Live Up)، التي ساعدت على وقاية الشباب من الإجرام من خلال تزويدهم بفرص ممارسة الرياضة. وتظل الحكومة ملتزمة بمواصلة دعم أنشطة البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، كما تعمل عن كثب مع اليابان في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو.

32 - وأضافت أن الحكومة، إدراكاً منها لإساءة استخدام موارد وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، تسعى بجدية إلى تعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات وتشجيع التعاون الدولي على مكافحة الجريمة الإلكترونية. وهي تسعى إلى تحسين قدراتها الوطنية في هذا الصدد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتعزيز أمن شبكاتها الحاسوبية. وأشارت إلى أن أمير قطر أكد على استعداد دولته لاستضافة مؤتمر دولي، برعاية الأمم المتحدة، يبحث سبل تنظيم هذا الموضوع في القانون الدولي. وفي الختام، ذكرت أن حكومة بلدها ستنظم قريباً النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض ”إكسبو الدوحة للمدن الذكية“ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وستستضيف، بالموازاة مع ذلك، اجتماع المجموعة الرئيسية لمؤتمر ميونيخ الأمني.

33 - **السيد ميخائيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يدعم الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والفساد على أساس القانون الدولي. فبمساعدة التكنولوجيا، أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية معولمة وصارت تهدد تنمية دول ومناطق بأكملها. وأشار إلى أن وفد بلده، في الوقت الذي يسلم فيه بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي أهم صك شامل للتصدي للجريمة الدولية، فإنه يرحب بإنشاء آلية استعراض مناظرة، وأعرب عن أمله في أن تبذل الدول قصارى جهدها لضمان بدء العمل بها خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية في عام 2020.

34 - واسترسل قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في مساعدة المجتمع الدولي على العمل معا لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال تطوير الرياضة. وإن وفد بلده يؤيد بقوة اعتماد قرار بشأن الرياضة خلال اجتماع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد عمل لاحقا مع إيطاليا والبرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعقد مؤتمرين دوليين في فيينا بشأن مكافحة الفساد في مجال الرياضة، وهو يقدّر الجهود التي يبذلها المكتب لتنظيم دورة استثنائية بشأن مكافحة الفساد أثناء انعقاد الجمعية العامة في عام 2021. وأعرب أيضا عن ترحيب وفد بلده باستنتاجات الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات وإدراكه لأهمية ضمان الامتثال المستمر للإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009، والبيان الوزاري المشترك لعام 2014 والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية لعام 2016.

35 - وأشار إلى أن الاتحاد الروسي سيواصل تعزيز عالم خال من تعاطي المخدرات، في إطار الامتثال الصارم للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدّرات، بدلا من عالم يغض الطرف عن مشكلة المخدرات. وأضاف أن تقنين المخدرات، بما في ذلك القنب، لأغراض ترفيهية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وذكر أن وفد بلده يحيط علما أيضا بمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى من خلال اتهامها بالانسياق وراء تجارة المخدرات. وختم كلمته بالقول إن الاتحاد الروسي يعترض بشدة على هذا النهج ويدعو إلى أن يستند التعاون

الدولي بشأن مراقبة المخدرات إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

36 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن من البوادر المشجعة أن يثير موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا الاهتمام في المجتمع الدولي. ويتضح من تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/74/130) أن معظم الدول الأعضاء يواجه صعوبات في جمع الأدلة في مثل هذه الحالات نظراً لأن البيانات كثيرا ما تكون موجودة في موقع خاضع لولاية قضائية أجنبية أو لأن الجريمة نفسها تكون قد ارتكبت من الخارج. وأردف قائلا إن الاختلافات بين قوانين الإجراءات الجنائية تجعل من الصعب أيضا على هيئات إنفاذ القانون أن تعمل معا، لا سيما بالنظر إلى أن قنوات التعاون التقليدية، كما هو الحال بالنسبة لتقديم المساعدة القانونية، هي قنوات غير فعالة وبطيئة في كثير من الأحيان. وبسبب عدم التمكن من حل هذه المشاكل، أدت الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إلحاق خسائر بالاقتصاد العالمي بلغت قيمتها، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، 1,5 تريليون دولار في عام 2018.

37 - وتابع حديثه قائلا إن الجريمة الإلكترونية، بما في ذلك سرقة البيانات واختراقها، في طريقها إلى التحول تدريجيا إلى صناعة قائمة بذاتها، لأن الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية نشطة في استخدام الشبكة المظلمة للوصول إلى السوق السوداء للاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها من المواد الإجرامية. وتساعد الآليات الإقليمية القائمة على المساهمة في التصدي للجريمة الإلكترونية لكن لا يمكنها أبدا أن تتطور لتصبح منبرا عالميا نظرا لأنها مصممة بغرض الاستخدام في السياق المحلي، ويشارك فيها عدد محدود من الدول، كما أنها غير متجانسة، كما تبين في سياق بعض التحقيقات الدولية. وبالرغم من أبعاد هذه المشكلة، لم ينشئ المجتمع الدولي نظاما مشتركا للتعاون في مجال القانون الدولي، بل لا توجد لديه حتى مصطلحات مشتركة، مما أدى إلى ارتفاع شديد في إنفاق القطاعين الخاص والعام على أمن الفضاء الإلكتروني.

38 - واسترسل قائلا إن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون وضع قواعد مشتركة بسيطة ومفهومة بشأن الجريمة الإلكترونية، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع مراعاة الوقائع، دون استبعاد أي بلد وفي إطار الامتثال لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي أن يشارك جميع الدول الأعضاء في صياغة تلك القواعد، كما ينبغي أن تشارك في ذلك المنظمات والهيئات الرئيسية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن المهم للغاية أيضا أن يُستفاد من خبرة المنظمات الإقليمية وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالجريمة الإلكترونية، الذي أنجز بالفعل كثيرا من الأعمال في هذا الميدان.

39 - **السيد ستيفانيلي** (إيطاليا): قال إن جهود مكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية المستدامة من قبيل تنامي سوق المخدرات غير المشروعة، والاتجار المستمر بالأشخاص، واستغلال المهاجرين، والتدفقات المالية غير المشروعة التي تمول الأنشطة الإجرامية والإرهابية وإساءة استخدام التكنولوجيات الحديثة لارتكاب الجريمة وتيسيرها، أصبحت أكثر تعقدا من ذي قبل بسبب زيادة إمكانية الاتصال الإلكتروني والتنقل على الصعيد العالمي. وخلص من ذلك إلى ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وكذلك آلية الاستعراض التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام 2018. وأضاف قائلا إن حكومة بلده حريصة لهذا السبب على مواصلة تعاون إيطاليا الطويل الأمد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجميع المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة المشاركة في منع الجريمة والتصدي للمخدرات غير المشروعة. وقال إنها تؤيد بقوة عمل السلطات المركزية والوكالات المتخصصة، مما يتيح التعاون القضائي الفعال على الصعيد الدولي، وهي على استعداد لتقديم ما لديها من تجارب وخبرات.

40 - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تدعم بثبات إنشاء مجتمعات ومؤسسات تتسم بشفافية حقيقية من خلال تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يمكن بلوغه عن طريق نشر ثقافة احترام القانون، مع التركيز بوجه خاص على الشباب والتعليم، وتعزيز سبل اللجوء إلى العدالة والنهوض بحماية حقوق الإنسان للجميع. ويجب أيضا الاهتمام عن كثب بمسألة الدفاع عن حقوق أضعف الفئات، بما في ذلك ضحايا الجريمة، مع التركيز على إساءة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من جانب الجماعات الإجرامية والإرهابية. وأكد على ضرورة إيجاد سبل جديدة وفعالة للتصدي للخطر الذي تشكله الأصول الافتراضية وأساليب الدفع ذات الصلة، وكذلك الخطر الذي باتت تشكله إعادة توجيه الأرباح الإجرامية والتمويل المقدم إلى الإرهابيين. وفي هذا السياق،

قال إن من شأن تعزيز جمع البيانات والإحصاءات والتحليلات أن يساعد على دعم السياسات القائمة على الأدلة.

41 - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن حكومة بلدها وضعت خطة عمل لمنع الجريمة، وحماية حقوق الإنسان، ودعم إنشاء سلطة قضائية عادلة ومستقلة، وضمان حياد المشاركين في نظام العدالة الجنائية وكفاءتهم ومساءلتهم. وما زال تعزيز أدوات منع الجريمة مستمرا، بطرق من بينها إطلاق مشروع تجريبي يهدف إلى تحديد الفجوات وضمان التنفيذ التدريجي للخفارة المجتمعية في جميع أنحاء جورجيا. وأضافت أن العمل الشرطي القائم على المعلومات الاستخبارية مبادرةٌ أخرى تنفذ لجمع المعلومات عن الجريمة وإنشاء نظام موحد لتحليل الجريمة من أجل تحسين إدارة المخاطر.

42 - وأردفت قائلة إن الحكومة اعتمدت استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تعكس مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية القائمة، بغية وضع تدابير وطنية لمنع الجريمة، وتوفير العلاج وإعادة التأهيل، وخفض الطلب والعرض والحد من الضرر، مع التركيز بشكل خاص على زيادة الوعي بعواقب استهلاك المخدرات. ونفذت أيضاً مبادرات إصلاح مختلفة أدت إلى إدارة أكثر فعالية للحدود من خلال الأخذ بنهج المركزية وتبسيط تنسيق وتبادل المعلومات. وبدعم من الشركاء الدوليين، استمر تطوير معدات وقدرات شرطة الحدود، وأُدخلت تغييرات ملموسة في عام 2018 على حماية خفر السواحل. وأردفت قائلة إن الحكومة تعتزم أيضا تعزيز نظام العدالة في إطار جهودها الرامية إلى منع جنوح الأحداث، وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم، وصون رفاههم ونمائهم، وضمان إعادة تأهيل الأحداث المخالفين للقانون وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية بطرق من بينها تقديم المساعدة القانونية والنفسية، وتعديل إجراءات سماع أقوال الأطفال الضحايا أو الشهود، وإعداد برنامج للتحويل والوساطة يتيح للقصر بدائل عن الخضوع للمسؤولية الجنائية.

43 - **السيدة لارسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يواصل، بتوجيه من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، القيام بدور قيادي في وضع تدابير عالمية للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة. وينبغي أن تساهم أعمال اللجنة الثالثة في تعزيز عمل فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة الإلكترونية، الذي هو بمثابة منتدى الأمم المتحدة الرائد المعني بدراسة الجريمة الإلكترونية والتصدي لها، وتتفادى تقويضه أو تكراره.

44 - وأردفت قائلة إن المخدرات والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية مشاكل أصبحت تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة مواطني الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، ويرجع ذلك جزئيا إلى توافر المؤثرات الأفيونية الاصطناعية على نطاق واسع وانخفاض تكاليف إنتاجها، مما يشكل تحديا عالميا يتطلب التصدي له جهودا متعددة الأطراف. ويوفر الإعلان الوزاري الذي اعتمدته لجنة المخدرات في عام 2019، وكذلك الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدّرات والاتفاقات التي تم التوصل بالفعل إلى توافق في الآراء بشأنها، أساسا لتوجيه المزيد من العمل بشأن هذه المسألة. وقد أُحرز تقدم كبير في جميع أنحاء العالم منذ التوقيع على النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام 2018، وهو التزام تعهدت به الولايات المتحدة للقطاع الخاص أيضا منذ ذلك الحين.

45 - واسترسلت قائلة إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية أيضا لمكافحة الخطر العالمي المستمر الذي تشكله الجريمة الإلكترونية، ومن شأن أي معاهدة جديدة أو قانون نموذجي جديد أن يقوض التقدم المحرز في تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات القائمة في سياق عمليات التحقيق في الجرائم الإلكترونية وملاحقة مرتكبيها قضائيا وفي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان من أجل استخدام هذه الاتفاقيات والمعاهدات بصورة فعالة. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى انعقاد المؤتمر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد وبدء الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام 2021. وقالت إنه يجدر بالدول الأعضاء أن تتوجه إلى الدورة الاستثنائية وتطّلع على سياسة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوجه عام، بغية تحديد أفضل السبل لتنفيذ الإطار القانوني المتين القائم. وأعربت أيضا عن تقدير وفد بلدها للجهود التي تبذلها اليابان لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام 2020 وفي توجيه الحاضرين نحو إصدار إعلان سياسي يجمع بين الإيجاز والإفحام.

46 - **السيد هيرميدا كاستيلو** (نيكاراغوا): قال إن بلده يعترف بصحة وأهمية جميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن مكافحة المخدرات ويدعو إلى تطبيقها بفعالية. فإلغاء الضوابط التنظيمية والتقنين يعززان انتشار تعاطي المخدرات ويتعارضان مع أحكام الصكوك الدولية القائمة بشأن مكافحة المخدرات. وشدد على ضرورة احترام الأولويات والأطر القانونية الوطنية، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، في سياق مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد زيادة التعاون الدولي، ويؤكد

في الوقت نفسه من جديد على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، بطرق من بينها تبادل أفضل الممارسات وإتاحة المزيد من الموارد اللوجستية والمالية لبلدان المرور العابر.

47 - وأردف قائلاً إن نيكاراغوا تعتبر سلامة مواطنيها عاملاً أساسيا في كفالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتعزيز النهوض بنوعية الحياة والسلام والعدالة والرفاه والتنمية للأسر. وأضاف أن هذه السلامة يكفلها مختلف المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون في نيكاراغوا، بما في ذلك قوة الشرطة الوطنية، التي أشاد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014 بوصفها نموذجا في مجال السلامة العامة ذات المنحى المجتمعي. وتشمل الجهود الإضافية المبذولة لمكافحة مختلف مظاهر الجريمة سلسلة من السياسات والبرامج المحددة التي حققت نتائج إيجابية للغاية، مما يجعل نيكاراغوا أكثر بلدان وسط أمريكا أمانا، وثالث أقل البلدان عنفا في أمريكا اللاتينية، حيث توجد فيها أدنى معدلات الجريمة في القارة، وهي من أقل البلدان عرضة للجريمة المنظمة وتشكل عاملا رئيسيا في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. ونتيجة للسياسات الوطنية لمكافحة الجريمة وسياسات التعاون الدولي التي وضعتها الحكومة، تمثل نيكاراغوا حاجزا لصد الجريمة المنظمة الدولية والعصابات والإرهاب والأنشطة المتعلقة بالمخدرات، وستظل ملتزمة بمواصلة العمل على تعزيز موقفها على هذا النحو.

48 - **السيدة مانوسينغهي** (سري لانكا): قالت إن بلدها ما زال يساوره قلق عميق إزاء تزايد ضعف الدول في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والجريمة الإلكترونية. ومن أجل منع هذه الجرائم ومكافحتها، تدعم الحكومة سيادة القانون على الصعيد الوطني وعززت جهودها على صعيد التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وأضافت أن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين يمثلان شكلين أساسيين من أشكال التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

49 - وأردفت قائلة إن الحكومة قامت، منذ التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في عام 2015، بتعزيز التزامها بتحسين تشريعاتها القائمة وفقا للمعايير الدولية، بطرق من بينها اعتماد استراتيجية شاملة للأمن السيبراني وصياغة تشريعات جديدة بشأنه وبشأن حماية البيانات لمواجهة التحديات الناشئة. وشرعت أيضا في استعراض تدابيرها في مجال العدالة الجنائية ووافقت على إجراء تعديلات تشريعية لتحسين معالجة مسألة سلامة الأطفال على الإنترنت والتصدي لاستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وأشارت إلى أن حكومة بلدها أدانت جميع أشكال العنصرية والكراهية والتطرف العنيف، في ضوء الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم عيد الفصح في سري لانكا في 21 نيسان/أبريل 2019 ورددت الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام إزاء تزايد جرائم الكراهية على الصعيد العالمي ودعوته إلى تعزيز الجهود الوقائية، بطرق من بينها معالجة أسبابها الجذرية وتعزيز مؤسسات الدولة بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بمبادرات الأمم المتحدة بشأن مكافحة هذه الآفة.

50 - وختمت حديثها قائلة إن مشكلة المخدرات العالمية ما زالت تشكل مسؤولية عامة ومشتركة بين جميع الدول وتتطلب نهجا شاملا ومتكاملا يركز على الأفراد والأسر والمجتمع ككل من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتعددة الأوجه الناجمة عنها. ولكيلا يترك أحد خلف الركب وتتحقق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب الأمر أيضا اتخاذ إجراءات تكميلية ومتعاضدة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، التي تؤثر على الشباب في الغالب. وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد إنشاء مجلس مخصص مسؤول عن صياغة سياسة وطنية بشأن الوقاية والمراقبة والعلاج وإعادة التأهيل، وتعزيز القدرات في مجالي الجمارك وإنفاذ القانون، والنظر في استحداث نهج تشريعي منسق إزاء الجرائم المتصلة بالمخدرات ووضع هذا النهج وإطلاق حملات تثقيفية في المدارس والمجتمعات المحلية.

51 - **السيد حسني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشير إلى أن نحو 76 في المائة من مضبوطات الأفيون و 30 في المائة من مضبوطات الهيروين على مستوى العالم تمت في إيران. وأكد أن لمثل هذه الإنجازات تكلفتها: حيث تنشر الحكومة حاليا قوة نظامية قوامها نحو 000 30 من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على حدودها الشرقية، تعرض الآلاف منهم للقتل أو التشويه. وإيران لديها سياسة متوازنة في مجال المخدرات تهدف إلى خفض الطلب على المخدرات والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لتعاطي المخدرات، تمشيا مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وأشار إلى أن عدد مدمني المخدرات في إيران الذين يحصلون على خدمات العلاج يبلغ ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، وأن الحكومة تشجع على إعادة تأهيل الأفراد وإعادة إدماجهم في المجتمع مع الدعوة إلى فرض عقوبات بديلة للسجن. وعلى الصعيد الدولي، أدى فرض

جزاءات انفرادية غير مشروعة إلى تعطيل حملة مكافحة المخدرات إلى حد كبير بإعاقة التعاون في مجال مراقبة المخدرات وتنفيذ المبادرات الثنائية والإقليمية. ووفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة، يتعين على البلدان التي تستفيد مباشرة من تدخلات إيران المتصلة بالمخدرات أن تقدم المساعدة التقنية والمعدات اللازمة لدعم المشاريع المشتركة بين بلده ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

52 - وقال إن مشكلة الطبيعة المتطورة للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية هي مسألة عالمية تتطلب حلولا عالمية. ولا يمكن لأي دولة أن تتغلب على هذه التهديدات في ظل غياب التعاون الدولي المنسق داخل الأمم المتحدة، ولا سيما في وقت تتعرض فيه تعددية الأطراف للهجوم. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء غياب الإرادة السياسية على نحو ما أبدته بعض الدول الأعضاء، لا سيما من جراء تقصيرها في إعمال أحكام الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن استرداد الموجودات. كما أن عدم وجود إطار دولي شامل بشأن الجريمة الإلكترونية يمثل مشكلة أيضا، لأن الصكوك القائمة غير قابلة للتطبيق على الصعيد الدولي. ونظرا للطابع المعقد للجريمة الإلكترونية والحاجة إلى أن تواكب الحكومات التغيرات التكنولوجية السريعة وأساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظمة، فمن الضروري وجود صك دولي بشأن الجريمة الإلكترونية، يكون محدد السياق ويتسم بالمرونة والطابع الجماعي.

53 - **السيد زمبرانو أورتيس** (إكوادور): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتحقيق خطة عام 2030، بما فيها الهدف 16. ورأى أن المؤسسات الديمقراطية لا يمكن أن تُعزَّز إلا بنجاح الدول الأعضاء في منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية ومراقبة المخدرات ومحاربة الفساد على الصعيد الدولي. ولا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدا للسلامة العامة وعائقا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وشدد على الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي وتبادل الخبرات في منع الجريمة وبناء نظم للعدالة الجنائية تتسم بقدر أكبر من الإنصاف والكفاءة. وأعرب عن ترحيب وفده بإدراج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية ضمن جدول أعمال اللجنة الثالثة، لأن الجرائم الإلكترونية لا تنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل تلحق الضرر بالاقتصادات أيضا. وأكد أن أي حلول للمشاكل الناشئة عن الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية من شأنها أن تساعد على تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

54 - ووصف مشكلة المخدرات العالمية بأنها مشكلة معقدة دينامية ولها أسباب كثيرة. وأوضح أن السياسات العامة في بلده تُبنى على أساس الاحترام التام لحقوق الإنسان وتُركز على التصدي للقضية الاجتماعية والاقتصادية للمخدرات، باتباع نهج شامل ومتوازن ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية يتعامل مع الإدمان كمشكلة صحية. وأضاف أن إكوادور تركز برامجها المنسقة في مجالات الإعلام والوقاية والمراقبة على الفئات الضعيفة، والتصدي في الوقت ذاته للأنشطة ذات الصلة مثل الاتجار بالمخدرات.

55 - **السيد إيتغبوي** (نيجيريا): قال إن بلده يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز كفاءة نظامه القضائي واتساقه مع أفضل الممارسات العالمية. وبتعديل قانونها المتعلق بتسليم المجرمين، جعلت الحكومة تشريعاتها الوطنية متوافقة مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما أدى إلى بناء القدرة الوطنية على مكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهي تؤيد جميع الصكوك القانونية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يشكل تهديدا مدمرا لضحاياه ويمثل نكوصا إلى أيام تجارة الرقيق. وأكد أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية سيكون أداة مفيدة للغاية في هذا الصدد. وقد كانت الحكومة سباقة في وقف موجة الاتجار بالأشخاص عن طريق سن قوانين لإدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها في قوانينها في عام 2013 وعن طريق إنشاء جهاز لإنفاذ القوانين المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وإدارة مكرسة لإعادة تأهيل الضحايا.

56 - وأشار إلى أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانات تتيح تحقيق الخير الوفير مثلما تنطوي على إمكانات تفعيل الشر المستطير، بسبل في مقدمتها نشر أخبار زائفة، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والتشدد الخبيث. وقال إن رد الفعل المنطقي الوحيد للمجتمع الدولي هو التعاون خارج نطاق الولايات القضائية القانونية والجنائية لكل بلد. وقد وفرت الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة للدول الأعضاء الزخم الذي تمس الحاجة إليه لتكثيف جهودها في هذا الصدد.

57 - **السيد عثمان** (ماليزيا): قال إن القوانين الدولية والممارسات المتعددة الأطراف الراسخة منذ أمد طويل تتعرض حاليا للتهديد نتيجة لتزايد الجرائم العابرة للحدود الوطنية والجرائم المتصلة بالمخدرات واستغلال التكنولوجيا من جانب المجرمين والإرهابيين. ونظرا لحجم وتعقد التحديات ذات الصلة التي تواجه المجتمع الدولي، فإن التعاون

عبر الحدود أمر أساسي، ولا سيما فيما بين أجهزة الأمن وإنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد أن ماليزيا ستواصل دعم الجهود التي تبذلها الكيانات الدولية والإقليمية، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجتمع المدني لمكافحة هذه الظواهر. أما على الصعيد الوطني، فيلزم التصدي للجريمة عبر الوطنية والإرهاب والتطرف بطريقة أكثر شمولا، بسبل منها فرض تدابير أكثر صرامة في مجال الإنفاذ والمجال التشريعي، وبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون بين الوكالات.

58 - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إنه يجب على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات مواصلة عملهما في التصدي للمخدرات والجريمة، وعدم تقليص المسؤوليات المسندة إليهما ومنع ازدواج العمل الذي تضطلعان به من قِبَل محافل أخرى، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى تقويض سلطاتهما. وقالت إن وفد بلدها يؤيد إنشاء آلية استعراض لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، تكون لها الخصائص نفسها الموجودة في الآلية المنشأة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأشارت إلى أن الحكومة لديها خطة وطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2017-2020.

59 - وأكدت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت تحولاً كبيراً في حالة الأمن الدولي وزادت من إمكانية زعزعة السلام. ولذلك فإن وفد بلدها يؤيد وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة الإلكترونية وزيادة التعاون الدولي وإضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة الإنترنت. وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز السلام، وتحسين الوعي، والقضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي، على أساس الامتثال الوثيق لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقالت إن وفد بلدها يدين الأعمال غير المسؤولة والسيطرة العالمية من جانب حكومة الولايات المتحدة في هذا الصدد، لأنها تسعى إلى تقويض تعددية الأطراف، وتجاهل القانون الدولي، وإضفاء الشرعية على الاستخدام العسكري للفضاء الإلكتروني، واستخدام الإنترنت لزعزعة الاستقرار والتشجيع على شن الحروب ونزعة التدخل والتخريب والأعمال الانفرادية.

60 - وقالت إن التكلفة المترتبة على وبال إساءة استعمال المخدرات ضخمة، لأنها تساهم في إدامة حلقات الفقر والعنف ومختلف أشكال السلوك الإجرامي والاستبعاد الاجتماعي. والتوصل إلى حلّ هذه المشكلة لن يتسنى بعسكرة البلدان أو إضفاء الشرعية على المخدرات أو التعامل معها كمواد غير ضارة. وأكدت أن كوبا تؤيد الإطار الدولي القائم لمراقبة المخدرات، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية التي ترصد الامتثال للاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات، وتعتبر لجنة المخدرات الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالتعامل مع مشكلة المخدرات العالمية. وتطبّق كوبا سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها، وتمتثل لجميع الالتزامات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، كما تتعاون على الصعيد الدولي في هذا المجال. وأضافت أن كوبا لديها أيضا سجل مشرّف في التعامل مع الجرائم مثل الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والقرصنة والاتجار بالأشخاص.

61 - واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يرى أن ممارسة إصدار تقارير انفرادية بشأن دول أخرى ممارسة غير مقبولة وينبغي إلغاؤها.

62 - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن حكومة بلدها عاكفة على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات، وعززت سلطات وحدات التحقيقات المالية المعنية، وتعمل على تحسين تعاونها الدولي فيما يتعلق بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين ومصادرة الأموال. وأكدت أن الحكومة ملتزمة بالإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ووقعت العديد من اتفاقات التعاون الثنائي المتعلقة بالمخدرات، بما فيها تلك المتعلقة بتبادل الزيارات وتبادل المعلومات والتعاون القضائي. وقد ترأس ممثل السودان لجنة المخدرات في فيينا في دورتها الثانية والستين المعقودة في آذار/مارس 2019.

63 - وأضافت أن الحكومة اعتمدت قانونا وطنيا بشأن الاتجار بالأشخاص يتماشى مع آخر التطورات الدولية في هذا المجال، وأصدرت أيضا قانونا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وستواصل العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين في إطار عملية الخرطوم، التي بدأت في عام 2014، وتعرب عن تقديرها الخاص لنموذج التعاون المستخدم مع الاتحاد الأوروبي. وقد وقعت عدة اتفاقات ثنائية مع جيرانها بشأن مراقبة الحدود لمنع التهريب من قبل الضالعين في الجريمة المنظمة والإرهابيين، واستضافت حلقة عمل في أفريقيا بشأن الجريمة الإلكترونية في الخرطوم في عام 2015. وأعربت عن ترحيب الحكومة بالمبادرات المنفذة لإنشاء مراكز محلية خاصة لمكافحة الإرهاب ودراسة أسبابه الجذرية، وقالت إنها تدعو إلى مفهوم الحوار بين الحضارات والثقافات. كما أعربت عن تقدير

الحكومة الكبير لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته وهدفها المتمثل في تنسيق مختلف سياسات وقوانين مكافحة الفساد في أفريقيا.

64 - **السيدة بوشيخي** (المغرب): قالت إن حلول الجريمة المنظمة عبر الوطنية ينبغي أن تُصمَّم وفقا لطبيعة الجريمة وأن تُنفَّذ في العالم المادي والإنترنت على حد سواء. وأضافت أن المغرب يواجه، بحكم موقعه الجغرافي، العديد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ولذلك اعتمدت الحكومة استراتيجية ثلاثية الأبعاد تركز على التشريعات والوقاية والعمل من أجل مكافحة الجريمة. وتمشيا مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي أصبح المغرب طرفا فيها، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، شددت على أهمية منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها من خلال التشريعات. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة مكتبا وطنيا مخصصا وعددا من الوحدات الإقليمية لتقديم الدعم التقني أثناء التحقيقات في قضايا الجريمة الإلكترونية. أما في مجال الوقاية، فقد نُظمت أنشطة مختلفة في المغرب لزيادة الوعي، بما في ذلك تنظيم حملات في المدارس، وإصدار المجلات، وتنظيم أيام مفتوحة للتعريف بعمل الشرطة. وسعيا لمكافحة الجريمة، جرى تعزيز استراتيجية شاملة بشأن الجريمة تتماشى مع توصيات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعطي الأولوية للتعاون الدولي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في كبح عرض المخدرات والطلب عليها، وبالتالي حماية أضعف فئات المجتمع، ولا سيما الشباب، من خطر إساءة استعمال المخدرات. وقد ضُبطت كمية كبيرة من المؤثرات العقلية والمواد الاصطناعية والحبوب في المغرب في عام 2019، ورد أغلبها من الحدود الشرقية للبلد. ولا يزال المغرب شريكا ذا مصداقية في الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ملتزم بزيادة التعاون الدولي، ولا سيما فيما بين الهيئات القضائية وهيئات الشرطة.

65 - **السيدة أبراهام** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن الموقع الجغرافي لبلدها جعل شعبه عرضة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار. وأكدت أن استمرار ارتفاع معدلات الجريمة والعنف في أوساط الشباب، إلى جانب تزايد أنشطة العصابات، يثير قلقا كبيرا أيضا. وستقوم ترينيداد وتوباغو في عام 2020 باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. وهي تؤيد بقوة ولاية المحكمة الجنائية الدولية، التي تمثل منارة أمل لجميع ضحايا الجرائم الذين يلتمسون العدالة، وتشجع الدول الأعضاء على الانضمام إلى المحكمة لجعلها عالمية حقا. وقالت إن حكومة بلدها تدرك إمكانية استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من قبل المنظمات الإجرامية والإرهابية، ومن ثم فإنها تعمل على وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني للحد من المخاطر التي تهدد بلدها.

66 - وأكدت أن تجارة المخدرات تشكل تهديدا خاصا لأمن الدول الجزرية الصغيرة وتنميتها المستدامة. وقد وقّعت ترينيداد وتوباغو وصدقت على الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث المتعلقة بالمخدرات. وهي ملتزمة أيضا بمبادئ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وأدرجت في خطتها الوطنية لمراقبة المخدرات التوصيات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. كما شاركت ترينيداد وتوباغو في العديد من اتفاقات التعاون الدولي والإقليمي بشأن مراقبة المخدرات، والتزمت مؤخرا ببرامج مختلفة تركز على بناء قدرات المؤسسات والسلطات المختصة من أجل خفض عرض المخدرات والطلب عليها. وأعربت عن تقدير بلدها الكبير للمساهمات القيمة التي تقدمها المرأة في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي.

67 - **السيدة بوبي** (غانا): قالت إن الاتجاه المتزايد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإجرامية يبعث على القلق ويقوض إمكانية تسخيرها لخدمة التنمية المستدامة. وتضع الجريمة الإلكترونية تحديات خطيرة أمام وكالات إنفاذ القانون والوكالات الأمنية، لأن الجرائم المرتكبة على المنصات الإلكترونية تتطلب التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الدول. ولذلك تؤيد غانا الدعوة إلى إبرام معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول، وهي قد صدقت بالفعل على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي والاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية. ويجب أن تركز الدول على تعزيز الأطر القانونية الوطنية وبناء قدراتها على مكافحة الجريمة الإلكترونية. ونظرا لتزايد عدد الأشخاص الناشطين على شبكة الإنترنت، بدأت حكومة غانا في تطبيق قانونين جديدين في عام 2008 لتنظيم الفضاء الإلكتروني في غانا، وتتوقع أن تقر قانونا بشأن أمن الفضاء الإلكتروني بحلول نهاية عام 2019 يمهد الطريق لإنشاء سلطة وصندوق لأمن الفضاء الإلكتروني. وأطلقت الحكومة أيضا حملات توعية عامة لإذكاء وعي الجمهور بالمخاطر التي تهدد سلامة الأطفال على

الإنترنت، والابتزاز الجنسي، والابتزاز الذي ينطوي على محتوى فاضح. ويمكن تعزيز هذه الجهود إلى حد كبير باستخدام أدوات مثل مختبرات الأدلة الجنائية المخصصة لمكافحة الجريمة الإلكترونية، والتي سترحب غانا كثيرا بدعم من الجهات المانحة لإنشائها. ويؤيد وفدها الدعوة إلى زيادة تخصيص الأموال لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

68 - **السيدة هورباتشوفا** (أوكرانيا): قالت إن الجهود الدولية لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب تعاونا دوليا وثيقا ودعما كاملا من مؤسسات الأمم المتحدة. ويقدر وفدها بوجه خاص الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ضمان تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ويرحب بالعمل الذي تضطلع به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بوصفها الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بوضع السياسات في هذا الصدد. وبالنظر إلى أن مشكلة المخدرات العالمية متعددة الأبعاد وتتطلب نهجا شموليا، فإن كلا من لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة له دور لا غنى عنه في تشجيع الشراكة والحوار في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال التنفيذ المشترك للمشاريع. ولقد ساهم الجزء الوزاري من الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في منح زخم كبير للسياسات الدولية التي سيتم وضعها مستقبلا بشأن المخدرات، وينبغي أن يكون الإعلان الوزاري الناتج عنه بمثابة إعادة تأكيد للالتزامات المشتركة بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

69 - وأضافت أن الحكومة عازمة على مواصلة تنفيذ المبادرة المعنونة ”مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما“ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. غير أن التزام بلدها بمثل هذه الصكوك يعرقله العدوان الخارجي المستمر الذي أدى إلى التشريد الداخلي لنحو 1,7 مليون أوكراني والاحتلال المؤقت لأجزاء من إقليم أوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي.

70 - وتابعت قائلة إن وفدها يؤيد زيادة التعاون الدولي والمبادرات العالمية فيما بين المنظمات الدولية والدول في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. وقد أنشأ الجهاز الأمني في أوكرانيا مؤخرا مركزا لمنع الهجمات الإلكترونية وتعقبها وتحليلها وتحسين التدابير المتخذة لمكافحتها بالتعاون مع الشركاء. وبالنظر إلى أن حماية البنية التحتية الحيوية من الأنشطة الضارة تشكل تحديا سياسيا أكثر مما تشكل تحديا تقنيا، فمن الضروري الحفاظ على الثقة بين الشركاء. ومنذ عام 2014، وفي خضم العدوان العسكري الروسي المستمر، تعرضت أوكرانيا لعدد غير مسبوق من الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية، وهي هجمات تُعزى بلا شك إلى الاستخدام الروسي لوسائل الحرب الهجينة.

71 - **السيدة أوثايوان** (تايلند): قالت إن بلدها ما فتئ يعمل مع أصحاب المصلحة لإكساب نظام العدالة الجنائية فيه المزيد من الفعالية والإنصاف والتركيز على البُعد الإنساني. ويفخر البلد أيضا بجهوده في مجال تزويد بلدان المنطقة بالتدريب بشأن قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) والوثيقة التوجيهية ومؤشر التنفيذ المرتبطين بها. واعترافا بالدور الحيوي للتعليم والرياضة في منع الجريمة، نظمت الحكومة برنامجا وطنيا لتنفيذ أنشطة خارجة عن المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية من أجل تشجيع الالتزام بالقانون ومنع الجريمة.

72 - وأضافت أن وفدها يرحب بإنشاء الآلية الخاصة باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، والتي ينبغي أن تساعد في معالجة الثغرات في تنفيذ الاتفاقية عن طريق تشجيع تبادل أفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية. وبغية مكافحة الفساد، أقرت الحكومة قانوناً لمكافحة الفساد في تموز/يوليه 2018 امتثالاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي إطار الالتزام بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، تركز الحكومة على خفض الطلب على المخدرات من خلال تطبيق سياسات تتمحور حول الصحة وتشجيع الوقاية من المخدرات في المجتمعات المحلية والمدارس. وفيما يتعلق بالعرض، تناصر الحكومة التنمية البديلة كوسيلة لتشجيع سبل العيش البديلة وفرص الدخل المستدام، وتكثف جهودها في تبادل المعلومات والتعاون في المسائل الحدودية مع البلدان المجاورة.

73 - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن حكومته تقوم بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمنع الجريمة وتحقيق العدالة. وفي ضوء ارتفاع عدد النزاعات ومستوى العنف في جميع أنحاء العالم، أصبح الفقراء والمهمشون والضعفاء يقعون بصورة متزايدة ضحايا للمتّجرين بالبشر. وتنتهج بنغلاديش، بوصفها بلد منشأ وعبور ومقصد، سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاتجار بالأشخاص، وقد انضمت مؤخرا إلى البروتوكولات الملحقة باتفاقية

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي إطار الأمم المتحدة، تسعى بنغلاديش إلى تعزيز فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتدعم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتشارك في ”مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر“. وتُثني أيما ثناء على الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منع الاتجار بالأشخاص ومراقبة المخدرات وتحسين العدالة الجنائية. وعلى الصعيد الإقليمي، تستخدم بنغلاديش المنصتين المتمثلتين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات لإحراز تقدم في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

74 - وأضاف أن بنغلاديش تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية كبيرة بسبب الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من انتهاكات بحكم موقع البلد على مسار إنتاج المخدرات وعبورها واستهلاكها. ولذلك قامت الحكومة بتحديث قانون مراقبة المخدرات من أجل فرض عقوبات أشد صرامة واتخذت خطوات لتحسين إنفاذ القوانين ذات الصلة وتشجيع مشاركة الشباب في الأنشطة الإنتاجية. كما اتخذ رئيس وزراء بنغلاديش موقفا مناهضا للفساد بتهيئة الظروف اللازمة لتمكين لجنة مكافحة الفساد من مقاضاة مرتكبي الجرائم المتصلة بالفساد. وفي مواجهة موجة من الهجمات الإرهابية، اتخذت بنغلاديش موقفا مبينا على عدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب والتطرف، ولا تزال تشارك بنشاط في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ومن أجل التصدي لخطر الجريمة الإلكترونية، شكلت بنغلاديش المجلس الوطني للأمن الرقمي ووكالة الأمن الرقمي للإشراف على سن القوانين ذات الصلة. وأخيرا، فإن فريق الاستجابة لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني في بنغلاديش يتعاون بانتظام مع الأفرقة المناظرة له في جميع أنحاء العالم.

75 - **السيد بختيورزودا** (طاجيكستان): قال إن تزايد حجم الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات لأغراض الترفيه يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار المجتمعات ويقوض الجهود الرامية إلى ضمان تشجيع الشباب على الأخذ بنمط حياة صحي. وتعترف طاجيكستان بالدور الهام الذي تمارسه الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في رصد وتشجيع الامتثال الوطني لأحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وطاجيكستان طرف في الاتفاقيات الثلاث جميعها وهي تدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالالتزامات الواقعة عليها بموجبها. غير أنه يلزم تقديم المزيد من الدعم للبلدان التي تتصدر جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات.

76 - وتابع قائلا إن طاجيكستان تتمتع بسنوات عديدة من الخبرة في التصدي للاتجار بالمخدرات، وقد نفذت خلال العام الماضي وحده حوالي 70 عملية خاصة ضد المهربين وتمكّنت من خفض نسبة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الوطني. وتعد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات للفترة 2013-2020 عنصرا محوريا في علاقات البلد الثنائية والمتعددة الأطراف، وهي تهدف إلى إزالة أسباب الاتجار بالمخدرات في المجتمع بالتركيز على الصلة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب. فالاتجار بالمخدرات يمثل تربة خصبة للإرهاب والجريمة المنظمة، ولذلك فإن مكافحته تتطلب إجراءات مشتركة ومنسقة على الصعيدين الإقليمي والدولي في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وأشار إلى أن بلده قد عقد، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى في أيار/مايو 2019 بشأن التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله عن طريق منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، حيث كان المؤتمر بمثابة منبر مفيد لتبادل الآراء وأفضل الممارسات.

77 - **السيد ليو** جيفنغ (الصين): قال إن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالجريمة الإلكترونية. فالتشريعات الوطنية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية عادة ما تكون مجزأة، أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فلا تتناول هذا المجال بما فيه الكفاية، كما تختلف الاتفاقيات الإقليمية بشدة من حيث المضمون وعدد الموقعين عليها وبالتالي لا يمكنها أن تمثل حلا عالميا. وتؤيد الصين صياغة اتفاقية عالمية بشأن الجريمة الإلكترونية، تيسرها الأمم المتحدة، لتكون بمثابة أساس مقبول عالميا لإدارة مسألة الجريمة الإلكترونية على الصعيد العالمي. وينبغي أن تنص الاتفاقية على معاقبة الجرائم المتزايدة الخطورة التي ترتكب على الإنترنت، وأن تتصدى للتحديات الجديدة التي تنشأ نتيجة لتطور التكنولوجيات الجديدة، وأن تساعد الدول الأعضاء على مواءمة قوانينها وممارساتها. وشاركت الصين بنشاط في المناقشات المتعلقة بقرار الجمعية العامة 187/73 بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، وهي ترحب باتخاذه وترى أنه ينبغي عقد مناقشات بشأن الجريمة الإلكترونية كل عام في إطار الجمعية العامة. وتقدر الصين العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي

الدولي المفتوح العضوية المعني بالجريمة الإلكترونية من أجل تنفيذ خطته المتعددة السنوات، وتتوقع أن يلتزم الفريق العامل بروح قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأن يزود المجتمع الدولي بتوصيات مهمة بشأن الجريمة الإلكترونية.

78 - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن بلده اعتمد سياسة جديدة لمراقبة المخدرات في عام 2017 تتوافق مع الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات التي هو طرف فيها والتي ينبغي أن تساعد في النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حزيران/يونيه 2018، أُنشئ خط للاتصال المباشر في ميانمار للإبلاغ عن المسائل المتصلة بالمخدرات. ولئن كانت زراعة الخشخاش قد انخفضت في بلده بنسبة 9,1 في المائة في عام 2018، فقد أُنتجت كميات متزايدة من أقراص المنشطات العقلية والميثامفيتامين والسلائف الكيميائية في البلدان المجاورة وهُرِّبَت إلى ميانمار للاتجار بها. وردا على ذلك، قامت الشرطة المسؤولة عن إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في ميانمار بتنفيذ عمليات خاصة للكشف عن المركبات التي تُهرَّب الهيروين وغيره من المخدرات، مما أدى إلى زيادة حادة في ضبطها للمؤثرات العقلية.

79 - وأردف يقول إن ميانمار تعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والبلدان المجاورة، ولا سيما تايلند، لإيجاد بدائل لزراعة الخشخاش. وشهدت ولاية شان العديد من قصص النجاح، ولا سيما قصص المزارعين الذين أصبحوا يناصرون التنمية المستدامة. وقد ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العديد من المزارعين على التحول من الإنتاج التجاري للأفيون إلى زراعة البن، وهو أيضا يعمل مع ميانمار لتعزيز تعاون البلد عبر الحدود في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتُشَجَّع الهيئات التشريعية والقضائية على العمل وفقا للمبادئ التوجيهية الجديدة الصادرة في ميانمار مع التركيز على معالجة المسائل المتصلة بالمخدرات بوصفها مسائل صحية بدلا من التركيز على تجريم تعاطي المخدرات. غير أن الزيادة الحادة التي حدثت في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي في إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وإساءة استعمالها بين الشباب تشكل تهديدا خطيرا للرفاه الاقتصادي ويمكن أن تعوق تحقيق خطة عام 2030. وفي نهاية المطاف، تتطلب مشكلة المخدرات غير المشروعة استجابة جماعية من البلدان المرتبطة بسلاسل الطلب والعرض.

*رفعت الجلسة الساعة 17:55.*